حبس 52 مواطنًا بينهم فتاة و4 أقباط بتهمة الانضمام إلى جماعة الإخوان

الأحد 18 مايو 2025 08:00 م

قررت نيابة أمن الدولة العليا، حبس 52 مواطناً لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق، بعد ظهورهم للمرة الأولى منذ فترات متفاوتة من الغياب القسري، دون تمكين ذويهم من التواصل معهم أو معرفة أماكن احتجازهم.
ما أثار الانتباه في هذه الموجة الجديدة من الاعتقالات أن من بين المحبوسين فتاة تُدعى نورهان محمد محسن، وأربعة شبان من معتنقي الديانة المسيحية، وهم:
آندرو عصمت سمير
جرجس يوسف مسعود
كامل أنور ميخائيل
مينا عربان جندي
وُجهت إليهم جميعًا، إلى جانب 47 آخرين، اتهامات اعتادت السلطات على ترديدها في قضايا الحبس السياسي، أبرزها:
الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والترويج لأفكار تحض على العنف.

اتهامات جاهزة ونمطية

بحسب مصادر حقوقية، فإن المتهمين لم يُمكَّنوا من التواصل مع محاميهم قبل جلسات التحقيق الأولى، وهو ما يضع علامات استفهام كبيرة حول عدالة الإجراءات القانونية المتبعة وضمانات الدفاع
ووصفت منظمات حقوقية تلك التهم بأنها "نمطية وفضفاضة" تُستخدم كأداة لشرعنة الملاحقة الأمنية للمعارضين أو حتى لمجرد المشتبه فيهم، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو الجندرية.
اللافت أن ظهور شباب مسيحيين ضمن قضية يُتهم فيها المعتقلون بالانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين، أثار موجة من التساؤلات على منصات التواصل الاجتماعي حول مدى التوسّع في استهداف المواطنين دون تمييز، وسط اتهامات للسلطات باستخدام تهم "الإرهاب" كذريعة جاهزة لإسكات أي صوت خارج الرواية الرسمية.

أين كانوا طوال هذه الشهور؟

بحسب شهادات موثقة، فقد تم توقيف العديد من هؤلاء الشبان قبل أسابيع أو حتى شهور، دون الكشف عن أماكن احتجازهم أو توجيه تهم لهم، وهو ما يتعارض بشكل صارخ مع المادة 54 من الدستور، التي تلزم السلطات بتمكين المحتجز من الاتصال بذويه ومحاميه خلال 24 ساعة فقط من لحظة القبض عليه.
أهالي المعتقلين قدموا بلاغات رسمية إلى مكتب النائب العام، تتهم الأجهزة الأمنية بإخفاء ذويهم قسرياً، إلا أن البلاغات ظلت دون استجابة
وفي المقابل، تم عرضهم لاحقاً على النيابة في ما أصبح يُعرف إعلاميًا بـ"العرض الروتيني" بعد الإخفاء، وهو مشهد بات معتادًا في قضايا الرأي والسياسة خلال السنوات الأخيرة.

التحقيقات تحت عباءة "أمن الدولة"

إحالة القضية إلى نيابة أمن الدولة العليا تعني تلقائياً وضعها تحت مظلة الحبس الاحتياطي طويل الأمد، حيث يمكن تمديد الحبس لأشهر بل ولسنوات أحياناً دون إحالة إلى محكمة، وفقاً لقانون الإرهاب وقانون الطوارئ الملغى شكلياً
وبحسب منظمات مثل "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، فإن هذا المسار يُستخدم بشكل منهجي لقمع الحريات وتكميم الأفواه تحت غطاء قانوني.

قائمة المعتقلين وجوه منسية في ظلال السجن

إلى جانب نورهان والأربعة المسيحيين، تضم القائمة عشرات الشبان من مختلف المحافظات
ضمت قائمة المحتجزين بعد فترة الاختفاء القسري، كلاً من:

أحمد إبراهيم محمد
أحمد زايد سعد
أشرف علي عبد الحميد
بلال سيد صديق
حسام حسن السنوسي
حسين السيد شعيب
خالد عادل عبد الله
خالد محمد عبد البديع
خالد يوسف محمد
صفوت يوسف زكي
عامر كمال عمار
عبد الله محمود عبد القوي
عبد الملك محمد أحمد
عمرو خالد عاطف
محمد حسن عبد الفتاح
محمد عطية عبد الرحيم
محمد فخري المغاوري
محمد محمود الأسيوطي
محمود حلمي فارس
مصطفى مدحت دياب
وليد محمود محمد
ياسين مصطفى سالم
أحمد حسن متولي
أحمد عبد الله عبد الحافظ
أحمد وجيه فتحي
إسلام زيان عبد الفتاح
عبد الرحمن عادل صديق
كريم كرم عبد الرؤوف
محمد عادل كامل
محمود خالد عبد العزيز
مؤمن سيد يوسف
ياسر فرج الدفراوي
يوسف جاد الكريم السيد
يوسف خليفة إبراهيم.